التجربة الصناعية والتنمية المجتمعية في المناطق الداخلية بالجزائر

أ. قعدة العيد
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا
جامعة الأغواط

بـــعد توالي حصول دول العالم الثالث على إستقلالها السياسي ولتدارك الأوضاع المتردية الموروثة من الحقبة الاستعمارية ، ولمواجهة ثورة التظلمات والطلبات المتزايدة والمشروعة لجماهيرها وشعوبها ، ولعبور أو تجاوز مسافة التخلف التي تفصلها عن الدول التي أحرزت تقدمًا ملحوظًا في ميادين العلم والتكنولوجيا والتنظيم ، خاصة تلك الدول التي تجاوزت عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة أو عصر الثورة العلمية ، ولقد كان الإختيار والاختيار الوحيدين والممكنين لإعادة بناء المجتمعات المتخلفة والنامية هو تبنيها لمجموعة من البرامج الإنمائية من خلال تخطيط شامل ومتكامل ، ومن بين هذه الدول نجد ا لجزائر التي خاضت تجربة نصنّفها من ضمن التجارب الرائدة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات في حقل التنمية . ويعود سبب ذلك إلى ما واكبته الجزائر من جرّاء الاستعمار وتحدياته ، حيث أنها تعرضت على خلاف الدول المجاورة إلى ضغوطات جمّة لتصبح جزءًا من الدولة الفرنسية المدّمرة ، فقد عمدت فرنسا سياسة اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية لأن تجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية .

وبعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها ، وجدت نفسها أمام مشاكل معضلة ، تمثّل أساسًا في ميراثها اقتصادا ضعيفًا ومشلولاً بفعل التبعية الجائرة المفروضة عليه سابقًا ، وزاده ضعفـــًا الانسحاب المفاجئ للمعمرين بأموالهم ، وبذلك وجدت الحكومة

الوطنية نفسها يومها أمام مهام كبرى ينبغي تنفيذها ، سواء تعلق الأمر بالقضاء على الضعف والتشويه اللذان تعرض لهما الاقتصاد الوطني ، أو بتحسين معيشة الجماهير ، وذلك بخلق منـــاصب شغل ، السكن ، التعليم وتحسين الخدمات الاجتماعية وغيرها .

وانطلاقـــاً من ذلك الواقع المشبوه والمزري طُرحت قضية التنمية المجتمعية الشاملة نفسها بقوة ، وصار من الضروري بل ومن المحتّم شحذ كل الجهود والطاقات لخوض غمار هذه المهمة الإستراتيجية ، حيث انتهجت الجزائر منذ البداية سياسة تنموية تتمثل في أعمال إنمائية ذات طابع ترميمي تهدف إلى تخليص البلاد مما لحقها من جرّاء الاستعمار . غير أن كل ذلك قد انتابه نوعًا من الغموض والفقر إلى التخطيط العلمي السليم بفعل غياب نظرة واضحة ومحدّدة لمستقبل التنمية ، والافتقار إلى الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة ، وكذلك نقص الإمكانيات المالية الضرورية لبرامج تنموية طويلة المدى ، يضاف إلى ذلك كله الصراع الـــسلطوي الذي ساد البلاد آنذاك وعدم وضوح وتجلي الاتجاه الإيـــديولوجي .

ومن بين اهتماماتها المبكرة حركة التصنيع التي رأت فيها الوسيلة الفعّالة لحركة التنمية حيث دعّمتها بمواثيق سياسية، وقد جاء تجسيد هذه السياسة التصنيعية الضخمة التي اتّبعتها البلاد في إنجاز عدة مشاريع صناعية ، منها مصنع الحجار والروبية، والصناعات التحويلية والإستخراجية وكثير من المشاريع الصناعية الأخرى التي وُزعت عبر أرجاء الوطن ، وتكون بذلك الجزائر قد دخلت مرحلة التصنيع من بابها الواسع .

غـــير أن معظم هذه المشاريع الصناعية قد وُطنت بالمناطق الشمالية للبلاد وخاصة المدن الكبرى القريبة من الموانئ ، وتلك إستراتيجية اعتمدتها السلطات الفرنسية من قبل لتسهيل عملية التصدير إلى فرنسا خاصة ودول الغرب عامة ، مما انجّر عنه بعد ذلك مشاكل عويصة تمثل أساســاً في الاختناق الذي وصلت إليه هذه

المناطق جرّاء النزوح البشري نحو المناطق الصناعية وما سببه من مشاكل إيكولوجية وبيـــئية .

ولتدارك ذلك المشكل تـــم التفكير في توطين بعض الصناعات في المناطق الداخلية أو الريفية حتى يتسنى لها إيجاد نوعـــاً من التوازن الجهوي وتدعم به النشاط الفلاحي وتخفف الضغط عن المراكز الصنـــاعية الـــموجودة فـــي الـــشمال .

ومن بين هذه المناطق التي حُضيت بمشاريع تصنيعية ، منطقة " البرواقية " من ولاية المدية ، هذه المنطقة الداخلية التي استقبلت مشاريع تصنيعية زمن السبعينيات، والتي لم تُحظ بالقدر الكافي من الدراسات على غرار المناطق الصناعية الأخرى مثل منطقة الحجار ، أرزيو ، سكيكدة ، قـــسنطينة وسيدي موسى ...

الأمر الذي دفعنا إلى محاولة معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين دخول التصنيع إلى منطقة بحثنا ، وأهم التغيرات التي حدثت في بنائه ونظمه وأنساقه الفرعية خاصة إذا علمنا أن ما كانت تهدف إليه حركة التصنيع هو التنمية المجتمعية وذلك بقضائها على جيوب التخلّف وخلق نوعًا من التوازن الاجتماعي المهدور إبـــّان الاحتلال الفرنسي وكذلك التخفيف من حدّة المركزية التي كانت سببـــا مباشرًا في ظاهرة النزوح الريفي والحراك المهني والجغرافي اتجاه الأطلس المتيجي والشريط الساحلي والعاصمي ، كذلك لقلة الدراسات التي عُنيت بهذه المناطق خاصة السوسيولوجية منها والاجتماعية ، فجل الدراسات تركّزت على الأقطاب الصناعية المعروفة أو على الشريط الســـاحلي للـــعاصمة .

وانطلاقتنا من ذلك هي الرغبة في تكوين صورة عامة عن مدى جدوى وفعّالية البرامج التصنيعية في الجزائر ، ومدى تحقيقها للأهداف الإستراتيجية والاجتماعية التي سطّرتها الدولة في المناطق الداخلية خاصة ، ومدى تحقيقها لسياسة اللامركزية المنشودة ، وكبح ظاهرة الحراك الجغرافي والمهني والنزوح بالتالي نحو الشمال ،

والوقوف على ملامح التأثير والتأثر بين الوسط الاجتماعي المحلي والوسط الصنـــاعي .

ومن الأهداف أيضًا الدافعة لاختيار هذا الموضوع هو معرفة مدى مساهمة تصنيع المنطقة في نشر ثقافة صناعية جديدة من حيث ظهور العمل الصناعي والحرف أو المهن الصناعية والثقافة التنظيمية من خلال احتكاك وتفاعل السكان مع هذه التنظيمات الصناعية .

ودراستنا هذه هي محاولة متواضعة للوقوف على دور التصنيع في التنمية المجتمعية المحلية في الميادين المختلفة مثل توفير مناصب العمل والرفع من القدرة الاقتصادية للمنطقة ، والمساهمة في نشر ثقافة العمل والتنظيم ومنه محاولة الوقوف على بعض الآثار الناجمة عن تصنيع المنطقة التي كان يغلب عليها الطابع الفلاحي بل كانت مصنفة كمنطقة زراعية ، وما لحقها من جرّاء التكنولوجيا والتصنيع الجديدين عن ذلك الوسط . ثم كيف تساير أو اندمج – إن كان هناك اندماج – العمال ذووا الأصول الريفية والحاملين لعادات وتقاليد خاصة بهم مع ذلك النسق الصناعي الجديد عنهم ، والذي يحمل ثقافة وقيمًا ومعايير لمجتمعات غير المجتمع المحلي ، وكيف كان الاحتكاك أو التصادم بين المجتمع المحلي والمحيط الصنـــاعي ؟

وهل استوعب العامل المحلي الجزائري إفرازات ذلك النسق وما يتميز به من تنظيم عقلاني وبيروقراطي للعمل وتساير معه محافظًا بذلك على رصيده الثقافي والاجتماعي ؟ أم أنه لم يتعايش مع ذلك النسق وما يُمليه ، وبالتالي يحصل له نوعًا من التذمر والاغتراب أو الانكماش ؟

هـــذا ما سوف نعرفه من خلال دراسة لعينة من العمال الصناعيين بالمنطقة واختبار علاقة التأثير والتأثر بين كل من التنظيم الصناعي والمحيط الذي وُطن فـــيه.

ومن هذا المنطلق فإنّ الكشف عن الآثار الاجتماعية للتصنيع ، يعتبر خطوةً هامّة لكشف واستجلاء الملامح والخصائص البنائيّة الجديدة للمجتمع ، حيث أنّه وإلى يومنا هذا ما تزال آثار التصنيع ومشكلاته من الموضوعات الحيويّة والمهمّة التي تحتل مكانة لدى الباحثين ، وخصوصاً في دول العالم الثالث خاصّةً منها تلك الإفرازات الاجتماعية أو السوسيولوجية التي نجمت عن التوطين الصناعي أو الانتقال التكنولوجي من خلال بعض المظاهر الأساسية التي أتى بها التصنيع ، نجد من بينها جلب العمال الريفيين إلى المناطق الصناعية وكيفية اصطدامهم بمعايير وقيم وعلاقات عمل جديدة عليهم ، بل ومجال ومحيط غريب عن نمطهم ونسقهم الثقافي ، بل وأوسع من ذلك علاقة النسق الصّناعي الجديد وحديث النشأة هذا ، وعلاقته بباقي الأنساق المكونة للمجتمع وكيفيّة تفاعله معها ، خاصّة إذا علمنا أنّ التكنولوجيا التي تعتمدها الحركة التصنيعية هي عبارة عن نسق تقني وفنّي تعكس تصوّرات وتوجّهات وإدراكات وفلسفات لواقع اجتماعي وتاريخي معينين ، " فالتّصنيع والتّغيير التقنيني ، عملية تلعب فيها عوامل متعدّدة أدوارًا هامّة تربك نسيج المجتمع وبنيته المعقّدة ، وتحدث فيه تغيرات واضحة " [1] .

بمعنى أنّ التكنولوجيا التي تمّ استقدامها تكون لها بدون شك إنعكاسات موضوعيّة على مستوى المجال وعلى مستوى العلاقـــات الاجتماعية مهما كانت طبيعتها وشكلها سواء اقتصـــادية ، ثقافيّة أو أخلاقية ...

حيث أن " كل الاختيارات التي تقدم تحت غطاء الضرورة التكنولوجية ، فهي تغطّى في الواقع بنوايا اجتماعية "[2] ، ومن بين المناطق الداخلية التي استفادت من المشاريع الصناعية هي منطقة " البرواقيـــة" من ولاية المدية التي أريد لها أن تلعب دوراً هامًّا في التوازن الجهوي وصد خاصّة المتوجّهين من العمّال نحو الأطلس المتيجي والسّاحل أو الشريط العاصمي ، وذلك بخلقها مراكز عمل هناك " إن تصنيع

البلاد أعطى لبعض المدن كالجزائر العاصمة ، عنّابة ، سكيكدة ، قسنطينة ووهران وبعد ذلك سطيف ، البرواقية وتيزي وزو وسيدي بلعبّاس وغيرها من المناطق أعطاها مبدأ حيوي كالحاجة إلى اليد العاملة " [3] .

فارتأينا بذلك الوقوف على مدى تأثير هذه المشاريع الصناعيّة على المنطقة ومدى تحقيقها لأهدافها المسطّرة والمبرمجة ، خاصة الجوانب الاجتماعية منها والوقوف على مدى تفاعل التنظيم أو النسق الصّناعي مع باقي الأنساق المكوّنة للمجتمع المحلّي ، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار خصائص كل نسق خاصة النسق الصناعي ومدى تأثيره على عملية التنمية المجتمعية ذلك أن "الطرق التي تحصل بواسطتها على التنمية لا يمكن استقبالها آليًّا من بلد إلى آخر لأن السلوك الإنساني الذي تحصل بواسطته على التنمية هو سلوك خاص وفريد من نوعه " [4] .

وهـــل شروط التوطين لهذه الصّناعات متوفّرة في المنطقة لكي يتسنى لها أن تتأقلم مع محيطه ، من تهيئة المرافق العامّة وتطوير مختلف النشاطات وخاصّة التهيئة العمرانيّة والبنية التحتيّة عمومًا لاستقطاب الأعداد الهائلة من العمّال التي تجلبها الصّناعة حيث " إن لم يكن الوسط موضع التوطين قد هُيّئ مسبقًا وجُهّز بالبنية التحتية، والمرافق والخدمات ذات الاستخدام الجماعي من أجل استقبال اليد العاملة والسّكان عامّةً ، فإنّه حتمًا سيؤدّي إلى خلق وسط تسوده اضطرابات الاجتماعية التي قد تنعكس على الوحدة أو الوحدات الصناعية ذاتها " [5] . وكذلك علاقة العامل ذا الأصل الريفي والمتميّز بنسقه الثقافي الخاص به ، إذ تحكمه عادات وتقاليد وأنماط معرفيّة خاصة به، وعلاقة هذا الأخير بالنسق الصناعي الذي يعتمد العقلانيّة والتنظيم المحكم والذي يعكس ثقافة غير ثقافة المنطقة وأسســـا غير الأســـس الاجتمـــاعية المحليّة . الأمر الذي يتولّد عنه بدون شك إفرازات وانعكاسات تصيب المحيط بجانبيه ، المادّي من تهيئة عمرانيّة بناء سكنات ومرافق عامّة ، تعبيد الطرقات وإيجاد وسائل نقل ... الخ ،

وجانب العلاقات الاجتماعية بمختلف أشكالها وطبيعتها الاقتصادية ، الثقافية ، الأخـــلاقيّة ... الخ .

وتساؤلنـــا العام وراء كل هذا هو : هل ساهم فعلاً التوطين الصناعي بالمنطقة في التنمية الاجتماعية المحلية المنشودة ؟ وكيف تساير أو تماشي التصنيع مع المجتمع المحلي ؟ وفيمـــا تكمن علاقة التأثير ولتأثّر بينهمـــا ؟ مع مراعـــاة الأبعاد التـــاليـــة:

أ) – الجاذبية الكبرى التي يتمتّع بها التصنيع بجلب الأيدي العاملة وبالتالي للسكان وعلاقتهم بمناطقهم الأصليّة والتأثير الذي لحقهم .

ب) – ما مـــدى مساهمة التصنيع في تكوين أو إكساب العمال المحليين ثقافة العمل الصناعي ؟

ج) – ما مدى تأثر نظام العمل الصناعي بالثقافة وظـــروف المحلّيين ؟ أو ما مدى مساهمة التصنيع في نشر ثقافة العمل الصنـــاعي فـــي المجتمع المحلي ولدى العمـــال بصفة خاصة ؟

وقد اشتملت الدراسة على ثلاث فرضيات وهي كالآتـــي :

1)– الاستقطاب السكاني الذي أحـــدثه التصنيع أدّى إلى حراك وتغيّر اجتماعي بالمنطقة .

2)– ساهم تصنيع الـــمنطقة في نشر ثقافة العمل الصناعي ببعديها التكنولوجي والتنظيمي .

3)– تـــأثـــّر نظام العمل الصناعي بالبناء الاجتماعي والظروف المحلية لعمال المنطقة.

أما عن مكان إجراء الدراسة فهو "مدينة الـــبرواقية " واسم المدينة مشتق من نبات البرواق الذي ينمو بكثـــافة في هذه الـــمنطقة لذلك سميت بالبرواقية – La Ville Des Asphodelles – لديها موقع إستراتيجي ضمن ولاية المدية حيث

أنهـــا تتوسط كل من عاصمة الولاية التي يبعد عنها إلى الجنوب بـــ 25 كلم ، ومدينة قصر البخاري التي تبعد عنها بـــ 37 كلم شمالا ، وهم بذلك أهم مدن ولاية المدية التي يربطها الطريق الوطني رقم واحد الذي يصل العاصمة بمدينة تمنراست .

في شهر جويلية 1974 تحولت بلدية البرواقية إلى دائرة وهي نفس المرحلة التي عرفت فيها المنطقة " تحولاً اجتماعيًا واقتصاديًا هامين نتجا عن خلق منطقة صناعية بها ، إلى ذلك التاريخ كانت المنطقة تعتبر ريفية ، وأن النمو الـــديموغرافي الذي تبعه توسع عمراني كان نتيجة إنشاء الـــمنطقة الصناعية بها " [6] .

أما عن المنطقة الصناعية والموجودة في الضاحية الجنوبية الشرقية للبلدية وتحتلّ مساحة 121.75 هكتار وتضمّ مجوعة من النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات التي انتشرت حول المركز الصناعي الأم وهو – **مركّب الصمامات والمضخّات** البر واقية .

– التعريف بالمركّب الصناعي ميدان البحث:

مركّب المضخات والصمّامات :- Pompes Vannes - POVAL - Algérien أنشئ بموجب عقد تمّ إمضاءه بين شركة السوناكوم وشركة - Export - Invest - من ألمانيا الشرقية آنذاك بتاريخ 16مارس 1970 يقضي بإنجاز مسبكه ومصنع للصمامات ، وقد أوكلت مهمة الإنجاز والتكوين والتشغيل لمجموع وحدات المركّب لهذه الشركة الأجنبية .

وفي 16 جوان 1975 تمّ إمضاء عقد آخر مع شركة –Invest-Export – وشركة أخرى هي – Stroj - Export – من تشيكسلوفاكيا ، يتضمن هذا العقد إنجاز وحدة ثانية لصناعة الصمامات .

وبذلك يكون قد تمّ إنجاز المركب بين سنتي 1972 إلى غاية 1980 ، وقـــابله في ذلك الشروع المرحلي في عملية الإنتاج لكل وحدة بدايـــة مـــن :

1 – وحدة الصمامات في شهر أفـريل 1975.

2 – وحدة المسبكة في أكتوبر 1975 .

3 – وحدة المضخـــات نوفمبر 1981.

4 – وحدة الصيـــانة جوان 1982.

وورشـــة التكوين كلفت بتكوين اليد العاملة وكل ما تحتاجه من عمال مهنيين وإداريين وبذلك يكون المركب قد بدأ التشغيل الفعلي والكامل سنة 1982 .

يغطي المركّب مساحة 472117 م^2 ، ويهدف المركّب إلى تغطية الحاجيات الوطنية من الصمامات والمضخات لقطاعي الفلاحة والري . في سنة 1996 جرى تعديلا في المؤسسة، وتمّ تقليص عدد كبير من العمال ، وتـحولت الـمؤسسة بموجب هذا الـتعديل من الـمؤسسة الـوطنية لإنتـاج عتـاد الـري- E.N.P.M.H – إلى مـــركـب المضـــخات والصمـــامـــات – شـركـة ذات أســـــهم – - Pompes et Vannes Algérienne – POVAL - société par Action- ولكن إلى غاية قيامنـا بالدراسة لم توجد أطراف مساهمة في المركب ، وقد أكّد بعض المسؤولين أنه توجد مشاورات مع الطرف الألماني قصد الشراكة .

وبموجب نفس التعديل (أي تعديل سنة 1996) تمّ غلق ورشة التكوين بالمركّب .

أما عن تعداد العمالة بالمؤسسة فإن أقصى عدد سنة 1992 إلى 2943 عامل وبموجب تعديل 1996 قلص العدد إلى أن وصل 1041 عامل وهو التعداد الحالي للمركّب ، علمًا أنّه ابتداءا من سنة 2000 شرعت المؤسسة في التوظيف بصيغة التعاقد السنوي القابل للتجديد خاص بفئتي التنفيذ والإطارات .

وبعد تـحليلنـا للبيـانـات خلصنـا إلى النتـائج التـاليـة :

* أ – أنّ المحيط الصناعي قد استقطب العديد من السكان والدليل على ذلك أن أغلب العمّال قد نزحوا إلى المنطقة الصناعية من المناطق المجاورة وخاصة الريفية ، بل

وأن الشريحة العمالية التي لا تزال تقيم خارج المنطقة سواء في مناطق ريفية أو مدن أخرى تحبذ بل في نيتها الاستقرار بالمنطقة .

كما أن أغلبية العمال قد استقلوا بأسرهم الخاصّة بهم أي بروابط أسريّة نوويّة، وابتعدوا بذلك عن الروابط الأسرية الممتدّة ، كما أن الحراك الجغرافي المسجّل في المنطقة يعود أساسـاً إلى دافعيّة العمل ، وهو – خاصّة في مراحله الأولى قبل تدهور الظّروف الأمنية – نزوح اضطراري لا اختياري تسبّبت فيه عدّة عوامل أهمّها البطالة التي تمثّل المحرّك الأساسي لظاهرة الحراك ، وذلك ما اكتشفناه في تحليل البيانات من خلال السوابق المهنيّة وهو ما يتفق والدراسة التونسية القائلة إلى أنه "...خلافاً للبلدان المصنّعة فإنّ النزوح الريفي في الأقطار النامية ليس نتيجة الثورة الصناعية في المدن، وجذب لأيدي العاملة الزائدة في الأرياف ، بل أن النزوح الريفي نتيجة العوامل الطاردة في الأرياف" [7] .

ومنه فإنّ حراك القوى العاملة كاستجابة حتميّة ومنطقيّة خاصة زمن السبعينيات أو فترة المشاريع التنمويّة التي عرفتها المنطقة بإقامة المنشأة الصناعية الذي كان العامل الأساسي في حراك اليد العاملة والسكان بصفة عامّة ، ودوره بالتالي في إحداث تغيير في الوسط الاجتماعي من دفع لحركة البناء التي شهدتها المنطقة بعد التوطين الصناعي والتوسيع في المجال العمراني ، وبالتالي قد ازدادت سعة المدينة عمّا كانت عليه قبل تصنيعها .

* **ب** – كما أنّ المحيط الصناعي كان له الدور الفعّال في تكوين أو إكساب العامل ثقافة صناعية تنظيمية ، بداية من التكوين الذي أحرزه معظم عمال المركّب إن لم نقل كلهم والذي تابعه العمال ودعّموه أكثر من خلال التجربة والممارسة اليومية بحكم تعاملاتهم مع الآليات التكنولوجية ومختلف التنظيمات التي تشهدها المؤسسة ، تتولد عنها لا محالة ثقافة عمالية تعكس من جهة مسايرة العامل واستمراريته في عمله ،

ومن جهة ثانية سلامته ومعافاته مما قد يتسبب له من حوادث عمل ، ومنه تتجلى الأهمية التكنولوجية والتجربة الصنـــاعية بغض النظر عن فوائدهـــا الإنتاجية بذلك التتويج المعرفي في الميدان التقني والتكنولوجي الذي بدا على العامل الصناعي الجزائري . وبه يكون الوسط المحلي قد تفّاعل وتعامل مع الوسط الصناعي بمختلف جوانبه الفنية والتقنية والتنظيمية وكذا التكنولوجية.

* جـــ – إن العلاقة بين المركّب الصناعي أو المحيط أو البيئة التي وُطن بها علاقة تأثير متبادل فبعد أن كان للمركب الصناعي التأثير المباشر الذي أحدثه على المجتمع المحلي ، من خلال الاستقطاب السكاني والحراك الجغرافي الذي انجرّ عنهما تغيرًا اجتماعياً في المنطقة من حيث التأثير على العامل ابن المنطقة الذي اكسبه النسق الصناعي ثقافة صناعية تنظيمية وبدا عليه التغير واضحًا من خلال تغير الذهنية ، من ذهنية فلاح مزارع إلى ذهنية رجل صناعة وحرفة ، ويتجلى ذلك في موقفين إثنين أما عن الموقف الأول هو تعويض الإطارات والخبراء الأجانب الذين أشرفوا على سير العمل الصناعي في بدايته ، أو الذين قدموا من مختلف المناطق الأخرى من القطر الوطني ، أما عن الموقف الثاني فيتمثّل في إكساب العمال المحليين لبعض المهن الصناعية مكّنتهم من العمل الحرفي الحر عند مغادرتهم المؤسسة الصناعية ، هذا إضافة إلى موقف آخر والمتمثّل في القوة الاقتصادية المضافة للمنطقة ودورها في تحريك المنطقة وامتداد ذلك إلى المحيط الجغرافي الريفي .

أما الآن فقد جاء دور المركّب الصناعي أو النسق الصناعي ليتأثر بدوره بالمحيط الاجتماعي والبيئي للمنطقة ، إذ كيف له ألا يتأثر والعناصر القائمة على تسييره والعمل فيه يحملون طبائع وعادات وتقاليد وثـقافة وتـنشئة ذلك المجتمع الـــمحلي ؟

إذ أن السلوكات والمعايير والقيم التي نجدها داخل المؤسسة الصناعية هي نتاج للثقافة الاجتماعية العامة ، وتفاعلات الشخص أو العامل مع بيئته حيث أنـــه " من الصعوبة الحصول على نتائج مرضية في مجال التنظيم إذا عزلنا العامل عن بيئته الاجتماعية والثقافية التي يدور في فـلكهـــا ، ويتصرف وفق ما يمليه المجتمع عليه ، بمعنى آخر أن السلوكـــات – سلوكات العـــامل – صـــادرة من تلك التنشئة الاجتماعية والثقافية التي تربى عليها " [8] .

وعليه تكون البنية الإجتماعية قد أثّرت هي الأخرى على المركّب الصناعي من حيث الصفات الاجتماعية التي يتحلى أو يتّصف بها عمال تلك البيئة التي طغى عليها الأصل الريفي ، وأن انتقالهم إلى ميدان التصنيع لا يعني بالمرة قطعيتهم مع الممارسات الفلاحية أو الزراعية ، بل إنهم بقوا في اتصال دائم مع نشاطاتهم الأصلية، فمنهم من لديه أراضي فلاحية لا يزال يعمل بها ، بل وفي بعض الأحيان يكون عمله فيها على حساب عمله في المركّب إما عن طريق التغيبات أو عن طريق طلب عطل مرضية أو ترخيص ، خصوصًا في موسمي البذر أو الحرث وكذلك الحصاد كما يوجد هناك من يقوم بتربية الحيوانات ، إذ أن ظاهرة التغيب موجودة خاصة عند أصحاب المهن الفلاحية ، وكذلك بالنسبة للذين لديهم إما نشاطات فلاحية أو اقتصادية ، التي تحول دون مواظبتهم على أعمالهم ، ناهيك عن ألائك الذين يسكنون خارج محيط المركب ، وذلك من خلال حركة التنقل التي يعرفونهـــا تقريبًا يوميًا ، مما ينعكس سلبًا على الأداء الأحسن للعمال ، وذلك للتأخر المسجل لهؤلاء عن ساعات العمل وقد يصل بهم الأمر إلى التغيب ، وكذلك التعب ولإرهاق جرّاء السفر وحركة الـــتنقل .

ومنه فإن الأصول الجغرافية والفلاحية لعمال المركّب يتولد عنها عامل التغيب والتأخر وكذا الإرهاق الذي ينعكس سلبًا على الأداء الحسن للعمل .

أما عن العلاقات العمالية وما ينجرّ عنها من علاقات غير رسمية وتأثيرها بالتالي على التنظيم الصناعي ومنه على إنتاجية العمل ، فعمال المركّب وكما دلّت عليه البيانات ، عمومًا يشملهم التقارب في العمل ، والتماثل في المهنة وكذا الاشتراك في الموطن الأصلي ، وهناك من لديهم صلة القرابة ببعض العمال داخل المركّب ، كما أن عامل السن أو التقارب العمري للعمال ، إضافة إلى الأقدمية المسجلة لدى أغلبية العمال ، ومع اجتماع جميع هذه العوامل التي من شأنهـا تقوية التنظيم غير الرسمي ، إلا أننا نجدهم يتماشون جنبـًا إلى جنب مع التنظيم الرسمـي ، ذلك أن تأثير التنظيم غير الرسمـي من هذه الناحية إيجابـي لـمسيرة واستقرار المركّـب.

وكخاتمة لما سبق فإن التصنيع يهدف أولى ما يهدف إلى التنمية المجتمعية ، ذلك هو المحور الذي دار حوله موضوعنا هذا ، ومن أجل إيفاء الموضوع حقه من البحث الأكاديمي تمّ استعراض البعض من الأبعاد السوسيولوجية للصناعة ومنه التنمية الاجتماعية والتنمية المحلية من أجل تحديد هذه العلاقة والوقوف على أهميتها ، وتحديد المفاهيم الخاصة بها واستجلاء بعض المداخل النظرية والرؤى السوسيولوجية من خلال دراسة ميدانية حاولت التقرب من أثر التصنيع على التنمية المجتمعية .

وقد تبيّن من خلال استعراض التراث العلمي الإنساني أو الاجتماعي بأن التصنيع قد حظي باهتمام كبير من قبل علماء ومفكري العلوم الإنسانية قاطبة وعلماء الاجتماع بصفة خاصة " ولقد كانت التنظيمات الصناعية الزبون الأول لعلم الاجتماع كما يقول : Georges Lapassades و René Lourou مما أدى إلى تطور حقل معرفي جديد مستقل هو علم الاجتماع التنظيم يعكس المكانة التي أصبحت تحتلها التنظيمات في المجتمع المعاصر " [9] .

وقد تأكدت للدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها أنه ثمة علاقة وتفاعل قويين بين التكنولوجيا والمجتمع المحلي تمثلت خصوصًا في الدينامية الاجتماعية الكبيرة التي

عرفتها التنمية الاجتماعية المحلية من خلال إسهام التنظيم الصناعي في نشر عادات وقيم جديدة بدت آثارهـــا واضحة على التنمية الاجتماعية المحلية ، حيث أكسبت العامل المحلي ثقافة صناعية تنظيمية وتكنولوجية ، كما بدا التأثير المعاكس أي تأثير المجتمع المحلي على التنظيم الصناعي جد واضح من خلال الأصل الاجتماعي الريفي لأغلبية العمال وما يمليه من ارتباطات، فلاحية بدت آثارها واضحة على سيرورة العمل بالمركّب الصناعي ، إضافة إلى تأثير علاقات العمل ببعض المتغيرات منها علاقات القرابة والظروف الخارجية للعمال .

وبخصوص الدينامية الاجتماعية الكبيرة التي عرفتها البيئة الاجتماعية المحلية من خلال إسهام التنظيم الصناعي في نشر عادات وقيم جديدة بدت آثارها واضحة على التنمية المحلية حيث أكسبت العامل ثقافة صناعية وتكنولوجية كان يفتقدها سابقًا ، بل كانت تفتقدها كل المنطقة ، كما أن تصنيع المنطقة لم يكن متدرجًا بل جاء دفعة واحدة خلال المرحلة التنموية التي عرفتها المنطقة والكثـــافة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة آنذاك ، حيث في وقت محدود تمّ إنجاز المركّب والتحقت به الآلاف من الأيدي العاملة، الأمر الذي ترتب عنه نزوحـــاً جماعيـــاً واستقطابـــاً كثيفـــاً للسكان ، وعـــرفت المنطقة جرّاء هذا التصنيع دينـــامية اجتماعية ملحوظة .

كما أن التأثير المعاكس أي تأثير المحيط المحلي على التنظيم الصناعي بدا واضح هو الآخر ، حيث أن الأصول الريفية والارتباطات الفلاحية والافتقار إلى التجربة الصناعية المسبقة إضافة إلى بعض الظروف الخارجية المحيطة بالمؤسسة الصناعية التي تؤثر على علاقات العمل ، كعلاقات القرابة والظروف الخارجية للعمال كلها تؤثر بدرجة أو بأخرى على المركّب الصناعي ومن ثم على إنتاجيتـــه .

ويمكن استخلاص بعض الدلالات السوسيولوجية لتصنيع المنطقة تمثّل في تفاعل التوطين الصناعي مع الـــواقع السوسيـــو – ثـــقافي للمجتمع ، وذلك للدينامية والتغير

الاجتماعيين اللذان أحدثهما التصنيع ، تمثّل أساساً في توفير مناصب شغل عديدة واستقطاب العمال من مختلف المناطق خصوصاً الريفية منها وبالتالي جلب السكان نحو المحيط الصناعي ومنه اتّساع أرجاء المدينة ، إضافة إلى الثقافة الصناعية والتكنولوجية التي اكتسبها العمال الأمر الذي أهّلهم إلى تعويضهم لعمال وإطارات الأجانب الذين كانوا يشغّلون المركّب .

فالتصنيع هو سياسة وطنية شاملة ، وتنفيذ هذه السياسة يتطلب تضافر وتساند وتناسق جهود قطاعات وطنية مختلفة ، وتتّخذ من الدول السبّاقة إلى هذا الميدان مثلاً يُحتذى به لأن تأخذ بإيجابياته وتتفادى سلبيات مراحله الفاشلة ، وإلا تكون هذه السياسة عاجزة على تجاوز الإرث الاستعماري المُتبقى .

الهوامش:

(1)- **حسن الساعاتي**، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربيّة ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1980 ، ص 200 .

(2)- Claude Durand , le travail enchaîné , ED seuil , Paris 1978, P132.

(3)- Mustapha Boutefnouchet , Système social et changement social en Algerie, O.P.U, sans date, P 46.

(4)- ريمون آرون، المجتمع الصناعي ، ترجمة فكتور باسيل ، منشورات عويدات ، سلسلة زدني علماً ، باريس ، الطبعة الثانية، 1980 ، ص 153 .

(5)- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، دار الأمّة، الجزائر 2000 ، ص 52 .

(6)- plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (P.D.A.U) Berrouaghia centre national d'étude et de recherche appliquées en urbanisme,Edition1995, P55.

(7)- حافظ ستهم ، الريف والتنمية - دراسة في تهيئة المجال الريفي- مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس 1987 ، ص 84 .

(8)- علي غربي ، يمينة نزار، التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة 2002 ، ص107 .

(9)- محمد بومخلوف، التنظيم الصناعي والبيئة ، دار الأمة ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2001.